



ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: <https://eduj.uowasit.edu.iq>



Prf.Dr. Hussein Ahmed
Salman Al-Bawi

University of
Mustansiriya / Faculty of
Education

Email:
Jaiuwudh23@gmail.com

Keywords:

Article info

Article history:

Received 29.Dec.2021

Accepted 17Feb.2022

Published 28.Feb.2022



The social and economic status of female slaves in ancient Iraq

A B S T R A C T

This research touched on the female slaves in the ancient Iraqi society, and how to bring them to the cities of Mesopotamia, as well as their relation to the members of the Iraqi society, their position and the roles they played, the types of professions they performed, the social relations between them and the rest of the community groups, and the rights that the female slaves had. According to the laws of ancient Iraq, the research also dealt with the relationship between female slave girls and the ancient Iraqi religions.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: <https://doi.org/10.31185/eduj.Vol2.Iss47.3010>

المكانة الاجتماعية والاقتصادية للإماء في
العراق القديم

أ.د. حسين احمد سلمان الباوي

الجامعة المستنصرية /كلية التربية

المستخلص :

تطرق هذا البحث الى الإماماء في المجتمع العراقي القديم، وكيفية جلبهن الى مدن ما بين النهرين، فضلاً عن نسبتهن الى افراد المجتمع العراقي، ومكانتهن والادوار التي اضطلعن بها، وانواع المهن التي قمن بها، والعلاقات الاجتماعية بينهن وبين باقي فئات المجتمع، والحقوق التي حازتها الاماء وفقاً لقوانين العراق القديم، كما تناول البحث العلاقة بين الإماماء والديانات العراقية القديمة.

الكلمات المفتاحية: اماء ، عبید، ديون، خدمة.

المقدمة:

ان المجتمع العراقي القديم كغيره من المجتمعات القديمة ، كان مجتمعا طبقياً ، يتألف من طبقات اجتماعية . وقد اعترفت الاعراف والتقاليد والقوانين بوجود طبقتين رئيسيتين هما طبقة الاحرار وطبقة العبيد ، وهناك طبقة ثالثة وسطى أفرادها من غير العبيد اي من الاحرار ، ألا ان حريتهم كانت مقيدة تعرف (بالمشكينوم) في حين ان طبقة العبيد لا حرية لهم . اما فيما يخص الاماء (amtum) والعبيد (wardum) فقد كانت ضمن الطبقة الدنيا في المجتمع من حيث المكانة الاجتماعية والمادية والمعنوية ولم تكن طبقة الاماء تؤلف نسبة كبيرة في المجتمع العراقي القديم ولا سيما في العصور المبكرة ولكن ازدادت اعدادها نتيجة الحروب التي نتاجها اسر واستعباد الكثير ، ونتيجة التنازل والتكاثر وكذلك نتيجة تحول نسبة كبيرة من الاحرار الى العبودية لأسباب منها الديون المتراكمة فيضطر رب الاسرة رهن نفسه او زوجته او اولاده للدائن لغرض سداد دينه ، ويصبح المدين عبدا على ان لا تزيد مدة عبوديته عن ثلاث سنوات وقد يتحول المواطن عبدا نتيجة العقوبات التي تنزل بحق بعض المواطنين الخارجين عن القانون والاعراف والتقاليد الاجتماعية والمركبين للجرائم او رمي الرضع الصغار في الشوارع نتيجة الفقر والعوز او اسباب اجتماعية اخرى وان هؤلاء الصغار يلتقطون ليصبحوا عبيداً وإماءً .

ان الاماء كانت تجلب من البلدان الاجنبية لا سيما المناطق الجبلية ، وكانت اعدادها قليلة في بداية الأمر ، وتعمل في اجنحة القصور والمعابد وبيوت الموسورين وكانت علاقتهم مباشرة مع افراد الاسرة ، لذلك احيانا قد تتطور العلاقة مع رب الاسرة او احد افرادها منتهية بالزواج وانجاب الاطفال ، عندئذ تكتسب هذه الأمه حقوقا اضافية قد تصل الى العتق من العبودية من قبل سيدها ، وهناك طقوس ومراسيم لعتق الاماء منها تطهير الجبين من اجل ازالة علامة وشم العبودية، وتزود الأمه المتحررة بوثيقة تثبت حصولها على حريتها ، فيصبح لها الحق في اختيار العمل والزواج بمن ترغب ولها استقلالية الرأي اسوة بالأفراد الاحرار ولم تسمح القوانين العراقية القديمة بتعذيب الإماماء او ضربهن او قتلهن من قبل اسيادهن . وكان يحق للامه ان تتزوج اما من طبقتها وعندئذ الاولاد يرثون العبودية من والديهم ، او تتزوج من سيدها او ابناؤه عندئذ يتوقف اعتراف والدهم بهم في حياته ، فاذا قال لهم يا أولادي في حياته فأنهم يصبحون احراراً في حياة والدهم واذا لم يقل لهم في حياته انتم اولادي فبعد وفاته يمنحون الحرية مع والديهم ولكن لا يحق لهم في تركة ابيهم . وجعلت قوانين حمورابي من اولاد الحره المتزوجة عبدا ، احرارا وانهم يتبعون امهم ولا سلطة لسيد العبد عليهم وانما سلطته على ابيهم فقط .

العبيد (الرقيق):-

يطلق على العبيد (الرقيق) في اللغة السومرية (IR3) ويقابلها في اللغة الاكدية (Wardum) وردوم، والرق نظام اجتماعي اقتصادي عرفته المجتمعات العراقية القديمة، وكانت اهميته ضئيلة في مجتمعات الرعي، ولكن ازدادت اهميته في المجتمعات الزراعية لما تحتاجه من ايدي عاملة، والرقيق هو الانسان المملوك للغير، والارقاء في المجتمع العراقي القديم يمثلون الطبقة الدنيا في السلم الاجتماعي(١). وكان عدد الإماء اكثر من عدد الذكور نظرا لفائدة النساء المزدوجة (٢). ويتميز العبيد اما بقص شعرهم او بوضع علامات العبودية المميزة على اجسادهم، ويحملون لوحا طينيا يشير الى عبودتهم والى اسم مالكهم، وفي بعض الاحيان يضعون قيودا على اجسادهم تدل على عبوديتهم اذا كانوا خارج بيوت اسيادهم (٣).

وقد يولد المرء عبدا اذا كان ابوه عبدا او يصبح عبدا نتيجة لأسباب متعددة(٤). واغلب افراد هذه الطبقة من اسرى الحرب، وكان عليهم ان يعملوا في بيوت المنتصرين او في المعابد ويدخلون في ملكيتهم(٥) ويمكن للفرد ان يصبح عبدا بسبب الديون المتراكمة على صغار الفلاحين والحرفيين فيضطر رب الاسرة بسبب تعذره عن سداد دينه ان يبيع نفسه او زوجته او اولاده للدائن، ويصبح المدين (المبايع) عبدا على ان لا تزيد فترة عبوديته عن ثلاث سنوات(٦). ومن مصادر الرقيق ايضا العقوبات التي تنزل بحق بعض الاشخاص الخراجين عن الاعراف والتقاليد الاجتماعية والمرتبكين للجرائم (٧) او رمي الرضع والصغار في الشوارع نتيجة الفقر والعوز او اسباب اجتماعية اخرى، وان هؤلاء الصغار يلتقطون ليصبحوا عبيدا(٨). ولم يكن هناك صنفا محدد للرقيق، فهناك رقيق تابع للمعبد او القصر او مملوك للأفراد، والرقيق من ممتلكات مالكة له الحق التصرف به كيفما يشاء، ولم يكن الرقيق ينسب الى ابويه بل ينسب الى مالكة، وشخصية الرقيق في نظر المشرع العراقي القديم غير كاملة(٩)، ولم تسمح القوانين العراقية القديمة بتعذيب او ضرب او قتل الرقيق من قبل اسيادهم. وكان يحق للرقيق تكوين اسرة شرعية، غير ان اولاد هذه الاسرة يرثون العبودية من والديهم. اما اذا كان الرقيق قد تزوج امرأة حرة فأولاده يولدون احرارا(١٠)، وكان لهم الحق في تملك الاراضي والدخول في المعاملات التجارية مع الاحرار وتملك البيوت والاموال المنقولة(١١). ويبدو ان مركز العبيد (الرقيق) في تغير ففي العصور الاشورية والبابلية الحديثة أصبح بإمكان الرقيق ان يتقلد وظائف حكومية وان يقوم بالبيع والشراء والرهن ويمكن ان يكون شاهدا في المحاكم وله الحق ان يحمل ختما يختم به على الوثائق. اي اصبحت للرقيق مكانه او صفة قانونية وان كان مملوكا للغير(١٢).

الجنود التاريخية لظهور شريحة الإماء :-

لقد عرفت الإماء في عصور مبكرة من تاريخ العراق القديم فقد وردت الاشارة الى الإماء في النصوص المسماة المكتشفة في مدينة الوركاء في منتصف الالف الرابع قبل الميلاد(١٣). وقد كانت الكتابة في هذه الحقبة التاريخية صورية اي تعبر عن الشيء وكانت تعجز عن استيعاب المفاهيم المادية والمعنوية(١٤). الا ان نسبة الإماء لم يكن كبيرا في العصور المبكرة ثم ازداد العدد تدريجيا مع قيام الحروب بين البلدان، وما ترتب عليها من اسرى من تلك البلدان المختلفة، اما التسمية فقد وردت الامه في اللغة السومرية بصيغة (GEME2) والتي هي بالاصل علامتي هما (Sal-Kar) وفي اللغة الأكدية وردت بصيغة (amtum)(١٥). وفي اللغة العربية أمة مشابهة لكلمة اللغة الاكدية لفظا ومعنا(١٦). وعلامة الأمه عبارة عن علامتين هما (Mi) علامة دالة على الانثى(١٧) والثانية (Kur) لها معنى البلاد الاجنبية او الاعداء(١٨) كما وردت باللغة السريانية بصيغة أمه(١٩) وفي اللغة العبرية أمه(٢٠) وفي اللغة المندائية أمتا(٢١).

لم تتمتع الإماء في العراق القديم بمركز واضح ومعين ولم يوكل لها العمل في مهن معينة دون الاخرى ، لان الأمه كانت تعامل على انها من ممتلكات سيدها فهي اشبه بالسلعة يمكن استئجارها او بيعها او شرائها(٢٢) او رهنها او مفايضتها ، بل القوانين العراقية القديمة اشارت الى الامة كمادة للإرث ، كما كانت تقدم هدايا للقصور والمعابد او هدايا شخصية(٢٣).

وان الحصول على الأمة كان بالأساس يتم على الفائدة المزدوجة ، كونهن عاملات او خادمات واحيانا محضيات في القصور والخدمة في المعابد واحيانا خادمات في البيوت (٢٤). ومن اهم المؤسسات التي عملت فيها الإماء المعابد التي تعد مركزا دينيا واقتصاديا ، كما عملن في القصور ، ومارسن العديد من الحرف ولاسيما الحياكة او النسيج(٢٥) . اما الأمه التي تتقن عملها وتتمتع بمهارة في الاداء فان ثمنها يرتفع كما في النص الاتي : ((انها أمه جيدة فان نصف (Gu-un) من الفضة ليس

بالكثير ثمننا لها انها ام وحائكة وتعمل ليلا ونهارا))^(٢٦)

ومن الاعمال التي مارستها الاماء هي:-

١. مهنة الرعي: وردت مهنة الرعي في اللغة السومرية (Sipa) التي يقابلها في اللغة الاكدية (reu)(٢٧)، اما الأمه التي تقوم بالرعي فيطلق عليها مصطلح (nagidatu)(٢٨)، وتعد مهنة الرعي متزامنة مع الزراعة حيث يقوم الانسان بتربية بعض الحيوانات بغية الاستفادة من صوفها ولحمها ولبنها وحليبها وسمنها(٢٩). وفي نص مسماري نقرأ : ((الأمه راعية) الخنازير والماعز في معبد الاله بار))^(٣٠)،

كما عملت الإماء في علف الحيوانات وتسمينها ففي نص نقرأ : ((أمه حضيرة التسمين اي تقوم بتقديم العلف للحيوانات))^(٣١)، كما عملت الإماء في مهنة الطحانة (ara) في اللغة السومرية والتي يراد منها في اللغة الاكدية (ararrum)(٣٢) ، وفي نص مسماري من العصر الاكدي نقرأ : ((٦ إماء طاحنات ، ٣٠ إماء طاحنات))^(٣٣)، وفي نص مسماري اخر من سلالة اور الثالثة نقرأ : ((٢ أمه طاحنة ، ٣ حساء لكل واحدة))^(٣٤)، ومن الاعمال التي ارتبطت بطحن الحبوب ، الخبازة وعمل المعجنات ، فبعد ان تقوم الأمة بطحن الحبوب هي نفسها تقوم بالخبز واعداد المعجنات اذ نقرأ في نص مسماري من اور الثالثة:- ((أمه المعجنات))^(٣٥)

وفي نص مسماري نجد ان الأمه تقوم بدور المرشعة وترعى مجموعة من الاطفال من خلال عملها في القصر او المعبد بأشراف مسؤول او ربما في مؤسسة صغيرة تعود لشخص ، ويلجأ الال الى وضع اطفالهم لأنشغال الال بأمر الزراعة او عدم قدرة الام على ارضاع طفلها لقلة الحليب او موت الام . ففي نص مسماري نقرأ : ((٤ أمه ترعى ٣ طفل رضيع وثلاثة بنات))^(٣٦)

وفي بعض الاحيان تكلف الأمه في رعاية المرضى ومتابعتهم في منازل اسياها في نص مسماري من اور الثالثة نقرأ: ((الأمه الممرضة المنزلة))^(٣٧)، كما ترد في النصوص المسمارية الأمه المومس (اليفي) ويبدو ان هذا العمل مفروض عليها من مالکها سواء كانت تابعة للمعبد او القصر يعنيه الحصول على مردودات مالية ففي نص مسماري من اور الثالثة ورد فيه:- ((الأمه المومس))^(٣٨)

ومن الاعمال الاخرى التي تقوم بها الإماء هي حراسة الابواب ففي نص مسماري نقرأ:- ((١٠ إماء بوابات))^(٣٩) . كما عملت الإماء في عصر واستخراج الزيت من مختلف المواد النباتية كما في النص الاتي : ((٣٩ أمه عاصرة زيت نباتي))^(٤٠) او ((أمه عاصرة زيت سمسم))^(٤١)، كما وردت في النصوص المسمارية من اور الثالثة الإماء العاملات في مصانع الخمور وهي تتقاضى اجورا عن عملها ومقداره (٢سيلا) من زيت الخنزير(٤٢)، وبدون يوم استراحة، كما عملت الإماء في مصانع النسيج ، لان هذه المهنة تتطلب اعداد كبيرة من الايدي العاملة ففي نص مسماري من اور الثالثة نجد اكثر من (٤٢٧٢) من الرجال والإماء فضلا عن (١٨٠٠) صبي كانوا يعملون ضمن مصانع النسيج في

مدينة لجنش(٤٣) . وان هذه المهنة تحتاج الى وقت كثير قد يستغرق اكثر من خمس سنوات(٤٤) وفيما يلاحظ على هذه المهنة ان الإمام كن يتقاضين اعلى الاجور والتي تصل الى (٣٠,٥ سيلا) من زيت الخنزير(٤٥). وهناك إماء خاصات ، عملن بخدمة المزارات الدينية وتتنظيفها ففي نص مسماري من اور الثالثة نقراً:- ((الأمه خادمة المزار))^(٤٦)، وعملت الإمام كطباخات في المنازل، حيث كلفت الإمام بالطبخ واعداد الطعام لصاحب الأمه وكذلك اعداد الطعام في الولائم والاحتفالات والمناسبات الدينية حيث وردت في النصوص المسمارية :- ((الأمه الطباخة))^(٤٧) كما تقوم الإمام بالغناء في المناسبات المفرحة في المعبد والقصر على حد سواء(٤٨) . وعملت الإمام كمراققات للحكام من سلالة اور الثالثة(٤٩) . وهناك إماء للهدايا بين الملوك والحكام في العراق القديم كما في نص من اور الثالثة :- ((إماء الهدايا))^(٥٠) . كما عملت الإمام في تقديم الهدايا والقرابين في معابد الالهة كما في النص الاتي :- ((إماء تقدمات للالهة عشتار من مدينة زيلام))^(٥١). كما عملت الأمه كمنظفة في البيوت والقصور والمعابد كما في النص :- ((الأمه منظفة المعبد))^(٥٢)، كما عملت الأمه كحاملة وهي تحمل الاشياء من مكان الى اخر(٥٣).

وصنفت الإمام في الاعمال حسب العمر ، لان بعض الاعمال تحتاج الى قوة وعزم كما في النص:- ((إماء قويات))^(٥٤) ، واخرى تحتاج الى الطهارة كما في النص:- ((خادمة المزار))^(٥٥) ، وهناك اعمال تحتاج الى جمال الإمام فقد ورد في نص مسماري:- ((أمه جميلة))^(٥٦)، وهناك اعمال تحتاج الى صبر مثل النساجة كما في المثال التالي:- ((٦٤ أمه نسيج))^(٥٧). من ذلك نفهم ما للإمام من دور كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في العراق القديم من خلال اعمالهن المختلفة.

حقوق الإمام في القوانين العراقية القديمة:-

١- جريمة الاغتصاب:-

لقد تكفلت القوانين العراقية القديمة بحقوق الإمام ومنها في الحياة بعدم التجاوز على انوثتها (مسألة الاغتصاب) التي تعد من الجرائم الشائعة في المجتمعات القديمة بغض النظر عن مدى انتشار الثقافة والتحضر، ففي قانون اورنمو(٢١١٣-٢٠٩٥ ق.م) نجد مسألة التعدي على حقوق الإمام ومنها اغتصابها عد هو اعتداء على الاموال فقد اوجبت المادة الخامسة من قانون اورنمو بدفع خمسة شيقلات من الفضة الى سيد الأمه كما في النص التالي:- ((اذا ازال رجل بكارة أمه رجل اخر يدفع خمسة شيقلات من الفضة))^(٥٨) ، في حين عدت المادة (٣٢) من قانون اشنونا ان فك بكارة الأمه جريمة اغتصاب ، وعلى المغتصب ان يدفع ثلث منا من الفضة لصاحب الأمه ، وعلى صاحب الأمه ان لا يتخلى عن أمته ((اذا أقتض رجل بكارة أمه رجل اخر فعليه ان يدفع ثلث منا من الفضة تعويضا له ، اما الأمه فتعود الى سيدها))^(٥٩). ومن خلال استقراء المواد المتعلقة بالامه الخاصة بالاغتصاب نجد ان قانون اورنمو فرض عقوبة أشد من قانون اشنونا على من تسول له نفسه القيام بجرم الاغتصاب ، ويبدو ان الاختلاف يتعلق بظروف كل عصر ، ولكن بالاجمال فان حقوق الامه بهذه المفردة روعي في قانون اورنمو اكثر من قانون اشنونا بدلاله شدة العقوبة وهذا يدل على ان السومريين اهتموا بالإمام اكثر من الاكديين(٦٠). في حين اكد قانون لبت عشتار(١٩٣٤-١٩٢٤ ق.م) بفرض عقوبة قاسية بحق من يوقع اذى بالأمه ، فاي رجل يضرب أمه ويسبب لها الاجهاض تكون عقوبته بدفه مبلغا كبيرا من المال الى مالك الأمه وقد يصل المبلغ الى خمسة شيقلات من الفضة ((اذا ضربت أمه رجل وسبب لها الاجهاض عليه ان يدفع خمسة شيقلات من الفضة))^(٦١).

اما شريعة حمورابي فقد اشارت في المادة (٢١٣) على من يضرب أمه ويسبب لها الاجهاض تفرض عليه عقوبة وهي ان يدفع شيقلين من الفضة ((اذا ضرب أمه رجل واسقط ما في جوفها يدفع شيقلين فضة))^(٦٢) وفي المادة (٢١٤)

من شريعة حمورابي ، اذا توفيت تلك الأمه من جراء الضربة فعلى الجاني ان يدفع ثلث شيفل فضة ((اذا ماتت تلك الأمه يدفع ثلث شيفل فضة)) (٦٣).

٢- موقع الإماء من قضية القرض والدين :

فقد عالجت القوانين العراقية القديمة قضية القرض والدين وما يتعلق على القرض بعدم الايفاء والتأخير (٦٤) من قبل المقترض وقد خصصت مواد قانونية بالقرض واستردادها ، ومنها احتجاز جزء من ممتلكات الدائن منها المادة (٢٣) من قانون اشنونا التي اشارت الى احتجاز الأمه من قبل احد الاشخاص مدعيا ان لديه حق لدى سيدها ، وفي حالة نكران صاحب الأمه بالديون المترتبة عليه من قبل هذا الشخص فان محتجز الامه يدفع غرامة مقدارها ثمن سعر الامه ((اذا لم يكن لرجل على رجل اخر حق ما ، ولكنه مع ذلك احتجز أمه الرجل الاخر ، فعلى صاحب الأمه ان يقسم بالاله معلنا ليس لك حق علي ، فيدفع الحاجز فضة تساوي سعر الأمه)) (٦٥). في حين المادة (٢٤) من قانون اشنونا افترضت موت الأمه اثناء فترة الاحتجاز ، فكانت العقوبة تعويض صاحب الأمه المتوفية بأمتين ((اذا لم يكن لرجل على رجل اخر اي شيء اخر ومع ذلك احتجز أمته وحبس الرهينة في بيته وماتت فعليه ان يعوض صاحب الأمه بأمتين)) (٦٦) . من ذلك يتضح ان الأمه المملوكة ليست لها شخصية ومنتهكة الحقوق وانها من ممتلكات سيدها لذا المادة (٥٢) من قانون مملكة اشنونا الزمت بوجود ابلاغ الأمه لسيدها في حالة خروجها من باب مدينة اشنونا ((ليس للعبد او الأمه العائدين الى مدينة اشنونا والموسومين بالكانوم و المشكانوم و الابوتوم ان يخرجها من باب مدينة اشنونا بدون اذن سيدها)) (٦٧).

اما المادة (٥٣) من قانون مملكة اشنونا فقد نصت على وضع علامة للإماء القادمات مع مبعوث اجنبي ويتعين حماية سيدهن ((يجب وضع علامة على العبد او الأمه ممن دخل باب مدينة اشنونا لحراسة سفير (مبعوث اجنبي) بالكانوم و المشكانوم و الابوتوم ويبقى (العبد او الأمه) في حراسة سيده)) (٦٨) .

اما المادة (١٤١) من قانون حمورابي فقد اطلقت يد الرجل في طلاق زوجته التي تصرفاتها توجي الى خراب بيتها وتحط من شأن زوجها واذا اراد زوجها ان لا يطلقها فله الحق ان يأخذ زوجة ثانية ولكن تصبح الزوجة الاولى أمة في بيت زوجها ((اذا عزمت زوجة رجل على الخروج من البيت ومارست عمل خربت به بيتها وحطت من شأن زوجها فاذا قال زوجها بانه سوف يطلقها فيمكنه ان يطلقها وسوف لا يعطيها نقودا اطلاقا ، واذا قال زوجها انه لا يطلقها فلزوجها الحق ان يأخذ زوجة ثانية وسوف تعيش الزوجة الاولى كأمة في بيت زوجها)) (٦٩). ولعل المادة (١٤١) من قانون حمورابي تشير صراحة الى ان الأمه ليس لها حقوق على الرغم ان قانون حمورابي يمثل نموذج متقدم ومتطور من القوانين العراقية القديمة بل نجد ان هذه القوانين شددت على عبودية الإماء لسيدها.

من خلال ما تقدم يتضح ان الإماء كن مادة يمكن التصرف بها فهي تهدى وتعطى في بعض الاحيان من قبل سيدها وفي نص مسماري نقرأ ((فلانة اعطت امتين الى فلانة ابنتها البكر مع ثمان حوائج معمولة من القصب والتي كانت قد وهبها ابوها لها كبائنة عقد زواجها)) (٧٠).

٣- زواج الإماء كما نظمتها التشريعات القديمة :

وفيما يخص زواج الإماء فقد سمح قانون حمورابي بالزواج من كل الطبقتين احرارا كانوا أم عبيدا ، مما اثار مشكلة في كيفية انتقال التركة بين افراد طبقتين مختلفتين . فاذا تزوج شخص من كاهنة من صنف الناديتوم التي لم يحق لها الانجاب ، وبعدها اهدت الكاهنة أمه لزوجها بغية انجاب الاطفال له اي ان دور الأمه في هذه الحالة هو انجاب الاطفال، لكون القوانين البابلية لم تسمح لكاهنات الناديتوم بالزواج من اجل انجاب الاطفال كما ورد في نص المادة (١٤٤) من قانون حمورابي التي نصها :-

((اذا اخذ رجل زوجة ناديتوم ، واعطت تلك الزوجة أمه لزوجها لأنجاب الاولاد)) (٧١)

اما المادة (١٤٦) من قانون حمورابي فتضمنت اذا الأمه منجبة الاولاد قد ساوت نفسها مع كاهنة الناديتوم سيدتها ، فلا يحق لكاهنة الناديتوم الزوجة بيع الأمه المنجبة للأطفال بالمال ، ولكن لها الحق ان تضع عليها علامة العبودية :-
(اذا تزوج رجل من كاهنة ناديتوم واهدت الناديتوم لزوجها أمه فأنجب منها أطفالا ، ذلك ساوت الامه نفسها مع سيدتها ، فبسبب انجاب الاطفال لا يحق لسيدتها بيعها بالمال ، ولكن لها ان نضع عليها علامة العبودية وتعدّها من الإماء))^(٧٢)

وفي حالة عدم انجاب الاطفال من قبل الأمه المهداة من كاهنة الناديتوم الزوجة الى زوجها ، فكاهنة الناديتوم لها الحق في بيع الامه غير المنجبة بالمال كما جاء في المادة (١٤٧) من قانون حمورابي التي نصها:- ((فاذا لم تنجب الأمه اطفالا ، فليسيدتها الحق ان تبيعها بالمال))^(٧٣).
٤- واجبات الأمه:

لقد عالجت القوانين العراقية القديمة واجبات وحقوق الإماء ، ولكن في حالة عدم قيام الإماء بواجباتها بل تكبرت الأمه على سيدتها لجمالها او لشيء اخر وأساءت الادب فليسيدتها ان تظهر فمها من خلال فركه بالملح ، لان الملح (٧٤) مادة مطهرة ومعقمة . كما تذكر المادة (٢٢) من قانون اورنمو (٢١١٣-٢٠٩٥ ق.م) التي نصها ((اذا تكبرت أمه رجل ما واقسمت لسيدتها على مساواة نفسها بها ، فعلى السيدة ان تدعك فمها ب(سيلا) من الملح^(٧٥) ، لانه لا يحق للإماء مساواة انفسهم بسيادتهن))^(٧٦).

اما قانون حمورابي (١٧٩٢ - ١٧٥٠ ق.م) فقد افرد مواد قانونية خاصة للإماء ، واعطى لهن الحقوق وفي الوقت نفسه قد حد من تجاوزهن من ناحية الافعال والاقوال ، ووضع عقوبات قي حالات تجاوزهن بل اعطى الحق لسيدهم بيعهم وشراءهم متى أراد^(٧٧).

اما عقوبات الإماء في القوانين الاشورية الوسيطة (١٥٢٥ - ٩١١ ق.م) فقد ذكرتها المادة (٤٠) ومنها لا يجوز للإماء الحجاب اسوة بالبغاء ، ومن يراى امه محجبة فعليه تسليمها الى القصر ليأخذ القابض عليها ملابسها ، ثم تقطع أذنيها لانها من طبقة دنيا في المجتمع العراقي القديم كما في النص:- ((...ولا يجوز للأمه ان تتحجب وكل من يرى أمه محجبه عليه ان يقبض عليها ويجلبها الى مدخل القصر حيث تقطع اذنيها ويأخذ الرجل الذي قبض عليها ثيابها . اما اذا راى رجل أمه محجبة وتركها لحالها ولم يجلبها الى مدخل القصر فاذا اتهم بذلك وثبتت تلك التهمة عليه فسوف يضرب خمسون جلدة ومن ثم تثقب اذنيه وتربطان على القضيب خلف راسه وللمخبر عليه ان يأخذ ثيابه . وبعد ذلك يوضع في خدمة اعمال الملك مدة شهر كامل))^(٧٨).

وقد حددت القوانين العراقية القديمة العقوبات بحق الإماء الهاربات من اسيادهن ، ومنها قانون اورنمو الذي يذكر في المادة (١٤) في حالة هروب أمه من سيدها ، فعلى سيدها مكافئة من يعيدها اليه بمقدار شيقلين من الفضة :-
(اذا أمه عبرت خارج سور المدينة ،وارجعها رجل اخر فعلى صاحبها ان يدفع للشخص الذي اعادها شيقلين من الفضة))^(٧٩).

في حين نص قانون حمورابي (١٧٩٢ - ١٧٥٠ ق.م) من خلال المادة (١٧) على صاحب الأمه الهاربة والتي قبض عليها بارض زراعية ان يدفع صاحب الأمه شيقلين من الفضة ممن يرجع تلك الأمه الهاربة :- ((اذا قبض رجل على عبد هارب او أمه هاربة في أرض زراعية (في العراء) وارجعه الى صاحبه ، فعلى صاحب العبد ان يدفع له شيقلين من الفضة))^(٨٠).

اما في حالة اشترى شخص أمه ، وتبين ان عليها دعوة قضائية او مطالبة بدعوة قضائية ، فعلى بائعها تحمل نتيجة الدعوة والاجابة عن الاسئلة في المحكمة لانه سيدها كما في نص المادة (٢٧٩) من قانون حمورابي التي نصها :-
(اذا اشترى سيد أمه وحصلت ادعاءات بائعها هو الذي يجب على تلك الادعاءات))^(٨١)

كما اعطى المشرع العراقي القديم لمشتري الأمه شهرا واحدا في ارجاعه الأمه في حالة كونها مريضة او معاقبة بظاهرة بينة او باطنية كأن تكون مصابة بالصرع ، وبعد شهر لا يحق لمشتريها اعادتها لبائعها كما في نص المادة (٢٧٨) من قانون حمورابي التي نصها :-

((اذا سيد اشترى رقيقا او أمه ، واصابه مرض قبل اتمام شهره فعليه ان يعيده الى بائعه ، وعلى المشتري ان يسترجع الفضة التي وزنها))^(٨٢).

وفي حالة اشترى رجل أمه من بلاد اجنبية ، ثم عاد الى بلده وتبين له ان الأمه من اصل بلده وتعود ملكيتها لشخص اخر وطالب بها سيدها وجب على المشتري تسليمها لسيدها بدون تعويض، كما في نص المادة (٢٨٠) من قانون حمورابي التي نصها :-

((اذا اشترى سيد في بلاد اجنبية أمه رجل ما ولما عاد الى بلدة ، فان مالك الأمه اكتشف أمته ، فاذا كانت الأمه من ابناء البلاد فيطلق سراحها بدون فضة))^(٨٣).

اما اذا كانت الأمه من بلاد اجنبية وان سيدها دفع ما دفعه مشتريها واستردها، فاذا انكرت الامه سيدها ، ثم اثبت تبعيةها لسيدها ، فعليه قطع اذنيها كما في المادة (٢٨٢) من قانون حمورابي التي نصها :- ((اذا كانت الأمه من بلاد اخرى فعلى المشتري ان يقول امام الاله انه قد اشترى بالفضة وعلى صاحب الأمه ان يعطي للتاجر الفضة التي وزنها ويذهب بأتمته))^(٨٤) .

كما نصت القوانين العراقية القديمة عقوبات لمن يساعد الإماء على الهروب من اسيادهن او التستر عليهن فقانون لبت عشتار المادة (١٢) فرضت على من تستر على امه رجل لمدة شهر ان يعوضه بأمه واذا لم تكن لديه أمه عليه ان يدفع غرامة مقدارها (١٥ شيقلا من الفضة)، وقد عدت هذه المادة المتستر على الامه سارقا لها وعليه ان يتحمل الغرامة ونص المادة :- ((اذا هربت أمه او عبد الى داخل المدينة وقد ثبت ان الأمه او العبد قد اقام في بيت رجل ما لمدة شهر واحد فعليه (اي الشخص الذي اقام عنده العبد او الأمه) ان يعوض عبدا بعبد))^(٨٥). اما قانون حمورابي فقد اوجب عقوبة الاعدام على صاحب الدار الذي قام بايواء الأمه الهاربة ولم يسلمها للقصر الذي تعود له الأمه ولم يستجب لدعوات المنادي بخصوص الأمه الهاربة، ويعد المتستر على هروب الأمه شخص نزع ملكية مال منقول دون وجهه حق كما ورد في المادة (١٦) والتي نصها :- ((اذا خبأ رجل في بيته اما عبدا هاربا او أمه هاربة تعود الى القصر او الى مولى ولم يستجيب لصوت المنادي، فان صاحب البيت هذا يعدم))^(٨٦). ومن الملاحظ ان عقوبة قانون حمورابي للمتستر على الإماء الهاربات اكثر قساوة من قانون لبت عشتار الذي كان متساهلا فحمورابي جعل عقوبة الاعدام بشكل مباشر ولم يعطي اية خيارات في حين قانون لبت عشتار جعل العقوبة من خلال التعويض.

٥- حقوق وواجبات الإماء المتبناة في القوانين العراقية القديمة :

لقد امتاز العصر البابلي القديم بعدد كبير من عقود التبني والتي ورد فيها تحديد هوية المتبني (امه، صبيه، غلام، رضية) ومن اهم اسباب التبني للأمه هو اتخاذها ابنة لتعمل في المستقبل على اعالة ذويها الاب والام وعندما يكتب عقد التبني بلوح طيني فإن الأمه تتحول من واقعه العبودي الى واقع الابنه (Maratu) وهو يدل على انها اصبحت في منزلة اخرى غير العبودية ، ولكن عملية عتق هذه الأمه مرتبط بوفاة متبنيها^(٨٧). وعلى الرغم من هذه المنزلة التي تتمتع بها هذه الأمه المتبناة الا انه هناك حالات هروب من المالك محاولة التخلص من التبني ، ولا بد ان تكون هناك خصوصية للإماء الهاربات من متبنيهم^(٨٨) . وهناك اشارات انسانية عن قيام السيد بعنق امته بعد شرائها^(٨٩). وتلزم الابنة (الأمه المتبناة) باعالة مالكها طالما بقي على قيد الحياة كما في النص المسماري :- ((تعيلاه طالما بقي على قيد الحياة))^(٩٠) . وفي حالة نكران الأمه المتبناة لأمها المتبني لها فلها الحق اعادتها الى وضعها السابق وهي العبودية ((اذا فلانة الأمه قالت الى الام التي تبنتها انت لستي امي فانها سوف تجعلها أمه...))^(٩١). اما اذا المتبني جعل من الابنة المتبناة أمه

فان لها الحق في العودة الى بيت ابيها كما ورد في نص مسماري من العصر البابلي الوسيط :- ((اذا ما جعلها أمة فالفاتاة المتبناة يمكن لها ان تعود الى بيت ابيها)) (٩٢).

٦- الطرق المتبعة لعنق الإمام :

لم يكن استعباد الإمام حالة دائمة بل هناك طرق معينة تتمكن الاماء من التخلص من العبودية فالمادة (٢٨٠) من قانون حمورابي توجب عتق الإمام اللواتي تم شرائهن من بلاد اجنبية وتبين انهن اصلا من بابل فتعطى لهن الحرية دون مقابل :- ((اذا اشترى رجل عبد رجل او أمته في بلد اجنبي وبعد ذلك اذا ما رجع الى بلدهم واكتشف مالك العبد او الأمه انه من ابناء ذلك البلد عندئذ يطلق سراجهما بدون نقود)) (٩٣). اما إماء الدين اللواتي ان الى العبودية بسبب الديون المتركمة وفوائدها على رب الاسرة واخذن إماء لدى الدائن فكانت عبودتهن مؤقتة وفق قانون حمورابي الذي اشترط ان تبقى تلك الإمام ثلاث سنوات من العبودية لدى الدائن مقابل فك الدين وهذا ما نصت عليه المادة (١١٧) :- ((اذا استحق الزام على رجل واعطى بالفضة زوجته او ابنه او ابنته او اعطاهم للاحتجاز يعملون ثلاث سنوات في بيت مشترتهم او حاجزهم ويخلى سبيلهم في السنة الرابعة)) (٩٤).

اما القوانين الاشورية الوسيطة (١٥٢٥ - ٩١١ ق.م) فقد اشترطت دفع الدين لكي تطلق حرية الزوجات والبنات (الإماء) كما جاء في المادة (٤٨ح) (٩٥). اما بالنسبة للإماء المحضيات فان اللواتي يلدن اولادا لأسيادهم فلهن اكتساب الحرية مع اولادهن بعد وفاة اسيادهم ، واذا اعترف السيد مالك الامه بينوة اولاده من الأمه في حياته، فتصبح الأمه واولادها احرارا واولاد شرعيين يتقاسمون تركة والدهم بالتساوي مع اولاد الزوجة الحرة كما جاء في المادة (١٧٢) من قانون حمورابي :- ((اذا كانت الزوجة المختارة للرجل قد ولدت له اولادا وأمته ولدت له اولادا، فاذا قال الوالد في حياته لاولاد الأمه ياولادي وعدهم مع اولاد الزوجة المختارة، فبعد موته سيتقاسم اولاد الزوجة المختارة واولاد الأمه اموال بيت الوالد بالتساوي...)) (٩٦).

اما المادة (١٧١) من قانون حمورابي فقد تضمنت اذا لم يعترف الوالد باولاد الأمه في حياته، فبعد مغادرته الحياة فلا يتقاسم اولاد الأمه اموال بيت الوالد مع اولاد الزوجة الحرة المختارة، ولكن تمنح الأمه واولادها الحرية، ولا يحق لأولاد الزوجة الحرة الادعاء بعبودية الأمه واولادها :- ((اذا لم يقل الاب في حياته للاولاد الأمه ياولادي فبعد موته لا يتقاسم اولاد الأمه اموال بيت الوالد مع اولاد الزوجة المختارة وتمنح الأمه واولادها الحرية، ولا يحق لاولاد الزوجة المختارة بعبودية اولاد الأمه)) (٩٧).

وقد تشتري الأمه حريتها من مالها وفق اتفاق بينهما كما جاء في المادة (١٤) من قانون لبت عشتار التي نصها :- ((اذا اشتكى عبد سيد على سيده بسبب عبوديته (اي سوء معاملته) وثبت على سيده (اساءة) عبوديته مرتين فسوف يحرر العبد من سيده)) (٩٨). ويمكن للأمه ايضا ان تقدم بديلا عنها للعبودية من اجل ان تكتسب حريتها وهذا ما ورد في نصوص نوزي القانونية (٩٩)، وللأمه ان تكتسب حريتها من خلال قانون التبني بعد ان يتبناها المالك بابنه شرعية له عندها تمنح الحرية للأمه (١٠٠). وقد تطلق الحرية للأمه من قبل سيدها دون مقابل ربما لسلوكلها الحسن او لمرضها ، وهناك طقوس ومراسيم خاصة لعنق الإمام منها تطهير الجبين من اجل ازالة علامة العبودية، كما تزود الأمه المتحررة بوثيقة تثبت حصولها على حريتها ، فيصبح لها الحق في اختيار العمل والزواج بمن ترغبه ولها استقلالية الرأي اسوة (١٠١).

الخلاصة

١. الإمام يبقين اماء الا في حالات استثنائية ، لكن النساء الحرات اذا ما اصبحن إماء لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات.
٢. يحق للقصر والمعبد والاسر الميسورة امتلاك الإمام .

٣. تختلف اسعار الإمام حسب صحتهم ومهارتهم واعمارهن.
٤. الإمام ملكا للمالكين ولهم حق التصرف بهم من بيع وشراء ورهن وايداع لدى الغير.
٥. لمالك الأمة الحق ان يعيرها للتبني للزوج او الزوجة او كلاهما .
٦. منعت القوانين العراقية القديمة الاعتداء على الإمام بالضرب وفرك الوجه والجلد...
٧. حرم على الإمام ارتداء الحجاب في العصر الاشوري الوسيط.
٨. كانت الإمام يقمن باعمال مختلفة منها الطحانه والمربية والعصاره والحائكة والمرضعة والنساجة ، ومن الممكن القيام بعملين في آن واحد كالنساجة والعصاره والطبخ واعداد الطعام والولائم.
٩. من الممكن ان تشتري الأمه حريتها عن طريق التبني او دفع مبلغ من المال لسيدها او عن طريق رغبة مالكيها عنقها.
١٠. في حالة شراء أمه من بلاد اجنبية وذات اصل بابلي تعطى حريتها في بلادها دون نقود.
١١. هناك مراسيم وطقوس معينة لعتق الإمام منها تطهير الجبين ، وتزويد الإمامه بوثيقة تثبت حصولها على حريتها.
١٢. الإمامه في حالة زواجها من مالكيها تعتنق من العبودية مع اولادها اذا اعترف مالكيها بزواجه منها في حياته ، واذا لم يعترف بها واولادها في حياته فانها تنال حريتها مع اولادها بعد وفاته.
١٣. حددت القوانين العراقية القديمة حقوق وواجبات الإمام في العراق القديم.

الهوامش

١. سليمان، عامر، العراق في التأريخ القديم، موجز التاريخ الحضاري، ج٢، الموصل، ١٩٩٣، ص ١٥٠.
٢. الحفناوي، عبد المجيد محمد، تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية، بيروت، ١٩٨٩، ص ١٢٧.
٣. ابو السعود، صلاح، تاريخ وحضارة ارض الرافدين (سومر، اكد، بابل، اشور)، ٢٠١١، دار النشر النافذة ، ص ١٤٨.
٤. كونتينو، جورج، الحياة اليومية في بلاد بابل واشور ، بغداد ، ١٩٨٦، ص ٤٠.
5. Siegel, B., "Slavery during the third dynasty of ur" Ameriean thrologist, vol.49, Part 6-2, 1947.
٦. كونتينو، الحياة اليومية...، ص ٤٠؛ الحفناوي، تاريخ النظم...، ص ١٣١.
٧. الرويح ، صالح حسين، العبيد في العراق القديم، بغداد، ١٩٧٧، ص ٦٧.
٨. المصدر نفسه، ص ٧٠.
٩. سليمان ، عامر ، الحياة الاجتماعية والخدمات في المدن العراقية في الازمنة التاريخية القديمة ، ضمن المدينة والحياة المدينة، بغداد ، ١٩٨٨، ص ١٩٣.
١٠. السقا، محمود، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، القاهرة ، ١٩٧٢، ص ٣١٧.
١١. ابو طالب ، صوفي حسن ، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، القاهرة ، ١٩٨٨، ص ٢٢٦.
١٢. اوبنهايم، ليوا ، بلاد ما بين النهرين، ترجمة سعدي فيضي عبد الرزاق، بغداد، ١٩٨٦، ص ٩٤.
١٣. الرويح، صالح، العبيد...، ص ١٠.
١٤. سليمان ، كروان عامر ، العقود ذات العلاقة بالاماء في العصر البابلي القديم ، "مجلة القادسية في الاداب والعلوم التربوية" ، مج ١٠٠ ، العدد (١ - ٢) ، ٢٠١٣ ، ص ١٠٣.
15. Gelb, E., & Others, The Assyrian Dictionary of the University of, (CAD) Chicago(Chicago 1956ff.), A11, P.80.
١٦. زكريا ، ابو الحسين احمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة ، ج ١، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص ٧٣.
17. Labat, R., Manual D'Epigraphie Akkadienne ,(MDA), Paris, 1999, P.229-554.
18. Ibid, P.169:366
19. smith, P., Acompendios syriac Dictionary, Oxford, 1903, P.20.
20. Brown, F., Driver, R., and Briggs, C. A., Affebrew and English lexicon of the old testament, Oxford, 1906, P.51.
21. Drower, E., S., and Macuh, R., Moudaic Dictionary, Oxford, 1962, P.23.

٢٢. عقراوي، ثلمستيان ، المرأة دورها ومكانتها في حضارة وادي الرافدين، بغداد ، ١٩٧٨، ص ١٥٠.
٢٣. الاغا، وسناء حسون ، المرأة في حضارتي العراق ومصر القديمة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الموصل ، كلية الاداب ، قسم التاريخ ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٣.
٢٤. رينيه ، لابات، قاموس العلامات المسمارية ، ترجمة : البير ابونا ، ووليد الجادر ، وخالد سالم اسماعيل ، مطبعة المجمع العلمي ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٣١.
٢٥. الزبيدي ، مها حسن رشيد ، العبيد ودورهم في المجتمع البابلي الوسيط ، بغداد، ٢٠١٣، ص ١٠.
٢٦. الاغا، وسناء حسون، المرأة...، ص ٣٤.
27. Labat, R., Manual D'Epigraphie..., P.137.
٢٨. عقراوي، ثلمستيان ، المرأة...، ص ١٥٨.
٢٩. الحسنوي ، فائز هادي علي، المهن الاقتصادية في العصر البابلي القديم ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الاداب ، قسم الآثار ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٨.
30. Bauer, J., *Altsumerische Wirtschaftstexte aus Lagasch (AWL)*, (1971), P.197.
31. Molina, M., Such, M., Gutierrez. *Neo-Sumerian Administrative Texts in the British Museum, (NISABA)*, 15, Messina, 2005, P.77.
32. Gelb, E., & Others, *The Assyrian...*, (CAD), P.234.
33. Ditalia, B., L., *Volette cuniform, d1, adab dell collezione della Banca, Italia*, vol.1, Rma, 2006, P.106.
٣٤. احمد، افراح جاسم، نصوص اقتصادية غير منشورة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد، كلية الاداب ، قسم الآثار، بغداد ، ٢٠١٥، ص ٢٤.
35. Zettler, R., "The UR III temple of Inanna at Nippur" *BBVOT*, vol.2, Berlin, 1992, P.156.
36. Hallorn, J. A., *Sumerian Lexicon*, Los Angeles, 2006, P.61.
٣٧. عبد، باسمه جليل، المربية في ضوء نص مسماري غير منشور من العصر الاكدي، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد ٥٥، بغداد ، ٢٠١٦، ص ٦٨.
38. Molina , M, Such , M , Gutierrez . *Neo-Sumerian...* , (NISABA) , 15 , P.435.
39. *Ibid*, 15-2, P.420.
٤٠. اللامي ، صابرين قاسم رشيد، نصوص اقتصادية غير منشورة في عهد الملكين شوسين وابي سين (٢٠٣٨-٢٠٠٤ ق.م) ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد/كلية الاداب، قسم الآثار، ٢٠١٢ ، ص ٦٣.
41. Molina , M, Such , M , Gutierrez . *Neo-Sumerian...* , (NISABA) , 15 , P.136.
42. *Ibid*, P.236:477.
٤٣. المتولي، نواله احمد محمود، مدخل في دراسة الحياة الاقتصادية لدولة اور الثالثة في ضوء الوثائق المسمارية المنشورة وغير المنشورة ، بغداد ، ٢٠٠٧، ص ٢٧٢.
٤٤. الجادر، وليد ، الحرف والصناعات اليدوية في العصر الاشوري المتأخر، بغداد ، ١٩٧٢، ص ٣١.
45. Molina , M, Such , M , Gutierrez . *Neo-Sumerian...* , (NISABA) , 15 , P.72.
46. *Ibid*, P.245.
47. *Ibid*, P.434.
48. Parton, G. A., *The Royal Inscriptions of Summer and Akad*, Newhaven, 1929, P.244.
49.) Molina , M, Such , M , Gutierrez . *Neo-Sumerian...* , (NISABA) , 15 , P.217.
50. *Ibid*, P.419.
51. *Ibid*, P.87.
52. *Ibid*, P.273.
53. Gelb, E., & Others, *The Assyrian...*, (CAD), N.2, P.8.
٥٤. عبد ، باسمه جليل، والذهب، اميرة عيدان ، نصوص مسمارية غير منشورة في المتحف العراقي ، السلسلة الاكديّة ، ج ١، بغداد، ٢٠١٥، ص ٨٩.
55. Molina , M, Such , M , Gutierrez . *Neo-Sumerian...* , (NISABA) , 15 , P.128.
56. Molina , M, Such , M , Gutierrez . *Neo-Sumerian...* , (NISABA) , 15 , P.211.
٥٧. الجنابي، جاسم عبد الامير جاسم ، نصوص مسمارية غير منشورة من ارشيف التاجر، تورام - ايلي (٢٠٤٦-٢٠٠٤ ق.م) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد، كلية الاداب/قسم التاريخ ، ٢٠١٢، ص ٨٢.
٥٨. الطائي ، موفق مهزول محمد شاهين ، قانون اورنمو ، دراسة تاريخية قانونية مقارنة ، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٧.
٥٩. رشيد، فوزي ، الشرائع العراقية ، ص ٩١.

٦٠. الشخلي ، عبد القادر عبد الجبار، اضواء على اقدم قانون عراقي قديم ، قانون اورنمو، مجلة الأستاذ ، كلية التربية – ابن رشد ، العدد ٥٥ ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٤٠.
٦١. رشيد، فوزي، الشرائع العراقية ، ص ٨٣.
٦٢. سليمان، عامر، نماذج من الكتابات المسمارية، النصوص القانونية ، ج١، بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٨٢.
٦٣. حنون ، نائل، شريعة حمورابي، ج٥، دمشق، ٢٠٠٥، ص ١٥٠.
64. Roth , M., Law Collections from Mesopotamian and Asia minor 2nd ed by , Piotr.michealawsk , (spl) , 6 , atlantay, 1977,P.37.
٦٥. رشيد، فوزي، الشرائع العراقية ...، ص ٨٩.
٦٦. سليمان، عامر، نماذج من الكتابات، ص ٧٩.
٦٧. رشيد، فوزي، الشرائع العراقية، ص ١٤٢.
68. Yaron,R., "The law of Eshnunna" Jerusalem, 1969 , P.754.
٦٩. حنون، نائل، شريعة حمورابي، ج٣، دمشق، ٢٠٠٥، ص ١١٤-١١٩.
70. Gelb, E., & Others, The Assyrian.....,(CAD),S,2,P.240.
٧١. رشيد، فوزي، الشرائع العراقية ...، ص ١٤٤.
٧٢. المصدر نفسه، ص ١٤٤؛ اسماعيل ، خالد سالم ، صيغ عقود التبنّي في العصر البابلي القديم ، الندوة العلمية الاولى لقسم الاثار، ١٩٩٢، ص ٤٨.
73. Roth , M., Law Collections from Mesopotamia...,P.109 .
٧٤. رشيد، فوزي، الشرائع العراقية ...، ص ٤٩.
٧٥. سيللا: يعادل ٠,٨٤٢ لتر من الملح انظر: المصدر نفسه، ص ٤٩.
٧٦. المصدر نفسه، ص ٤٩.
٧٧. قاشا، سهيل، المرأة في شريعة حمورابي، الموصل، ١٩٨٦، ص ٣٢.
78. Driver,G,R,and Miles,I,J., The Assyrian Laws, Oxford,1935,P.188.
٧٩. زببان، جمال مولود، تطور فكرة العدل في القوانين العراقية القديمة، دراسة تاريخية مقارنة، بغداد، ٢٠٠١، ص ٥٩.
٨٠. سليمان ، عامر، القانون في العراق القديم، الموصل، ١٩٨٧، ص ٢٣١.
٨١. حنون، نائل، شريعة حمورابي، ج٣، ص ١٥٩.
٨٢. الامين، محمود، شريعة حمورابي، ط ١ ، بيروت ، ٢٠٠٧، ص ٧١.
٨٣. المصدر نفسه، ص ٧١-٧٢.
٨٤. المصدر نفسه، ص ٧٢.
٨٥. مسكوني، صبيح، تاريخ قانون العراق القديم ، بغداد، ١٩٧١، ص ١٩٧؛ رشيد، فوزي، الشرائع العراقية ...، ص ٦.
86. Steele,F,R., "The code of Lepit-Ishtar,AJA, Vol.52,1948,P.42.
٨٧. اسماعيل ، خالد سالم ، صيغ عقود التبنّي.....، ص ١؛ عقراوي، ثلمستيان، المرأة.....، ص ١١٥.
٨٨. الرويح، صالح، العبيد.....، ص ١٢٨.
٨٩. سليمان ، كروان عامر ، العقود ذات العلاقة.....، ص ١١٢.
90. Schorr,M., Urkunden Des Aitbylonischen zirl-und, 1913, Prozessrechts,P.51.
91. Babylonian Expedition Of The University Of Pennslyvania ,(BE) (Philadelphia , 1893 ff.)
92. ,P.20; Gelb, E., & Others, The Assyrian.....,(CAD), A.12,P.99.
93. Ibid,P.14ff;Ibid,P.36.
٩٤. الرويح، صالح، العبيد...، ص ١١٧-١١٨.
٩٥. سليمان ، عامر ، موسوعة القانون في العراق القديم ، جامعة الموصل دار ابن الاثير للطباعة والنشر ، الموصل ، ٢٠١٤ .
٩٦. عقراوي، ثلمستيان، المرأة.....، ص ٣٠٦.
٩٧. رشيد، فوزي، الشرائع ...، ص ١٤٩.
٩٨. المصدر نفسه، ص ١٢٠.
٩٩. قصي، نورا، الإماء في العراق القديم في ضوء نصوص مسمارية منشورة وغير منشورة، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد/كلية الاداب، قسم الاثار، ٢٠١٧، ص ١٦١.
١٠٠. الرويح، صالح، العبيد.....، ص ١١٥ وما بعدها.

المصادر العربية

- (١) ابو السعود، صلاح، تاريخ وحضارة ارض الرافدين (سومر، اكد، بابل، اشور) ، دار النشر النافذة، ٢٠١١.
- (٢) ابو طالب ، صوفي حسن، القاهرة ، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، ١٩٨٨، ص٢٢٦.
- (٣) احمد، افراح جاسم، نصوص اقتصادية غير منشورة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد، كلية الاداب ، قسم الآثار ، بغداد ، ٢٠١٥.
- (٤) اسماعيل ، خالد سالم ، صيغ عقود التيني في العصر البابلي القديم ، الندوة العلمية الاولى لقسم الآثار ، ١٩٩٢.
- (٥) الاغا، وسناء حسون ، المرأة في حضارتي العراق ومصر القديمة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الموصل ، كلية الاداب ، قسم التاريخ ، ٢٠٠٩.
- (٦) الامين، محمود، شريعة حمورابي، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٧.
- (٧) اوبنهايم، ليوا ، بلاد ما بين النهرين، ترجمة سعدي فيضي عبد الرزاق، بغداد، ١٩٨٦.
- (٨) الجادر، وليد ، الحرف والصناعات اليدوية في العصر الاشوري المتأخر، بغداد ، ١٩٧٢.
- (٩) الجنابي، جاسم عبد الامير جاسم ، نصوص مسمارية غير منشورة من ارشيف التاجر، تورام - ايلي (٢٠٤٦-٢٠٠٤ق.م) رسالة ماجستير غير منشورة ، بغداد ، ٢٠١٢.
- (١٠) الحسنوي ، فائز هادي علي، المهن الاقتصادية في العصر البابلي القديم ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الاداب ، قسم الآثار ، ٢٠٠٩.
- (١١) الحفناوي ، عبد المجيد محمد، تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية، بيروت، ١٩٨٩.
- (١٢) حنون ، نائل ، شريعة حمورابي، ج٣، ج٥، دمشق، ٢٠٠٥.
- (١٣) نزيان، جمال مولود، تطور فكرة العدل في القوانين العراقية القديمة، دراسة تاريخية مقارنة، بغداد، ٢٠٠١.
- (١٤) الرويح ، صالح حسين، العبيد في العراق القديم، بغداد، ١٩٧٧.
- (١٥) رينيه ، لابات، قاموس العلامات المسمارية ، ترجمة : النير ابونا ، ووليد الجادر ، وخالد سالم اسماعيل ، مطبعة المجمع العلمي ، ٢٠٠٤.
- (١٦) الزبيدي ، مها حسن رشيد ، العبيد ودورهم في المجتمع البابلي الوسيط ، بغداد، ٢٠١٣.
- (١٧) زكريا ، ابو الحسين احمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة ، ج١، بغداد ، ١٩٨٤.
- (١٨) السقا، محمود، تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، القاهرة ، ١٩٧٢.
- (١٩) سليمان ، عامر ، الحياة الاجتماعية والخدمات في المدن العراقية في الازمنة التاريخية القديمة ، ضمن المدينة وحياة المدينة، بغداد ، ١٩٨٨.
- (٢٠) سليمان، عامر، العراق في التأريخ القديم، موجز التاريخ الحضاري ، ج٢، الموصل، ١٩٩٣.
- (٢١) سليمان ، عامر، القانون في العراق القديم، الموصل، ١٩٨٧.
- (٢٢) سليمان، عامر، نماذج من الكتابات المسمارية، النصوص القانونية ، ج١، بغداد، ٢٠٠٢.
- (٢٣) سليمان ، عامر ، موسوعة القانون في العراق القديم ، جامعة الموصل دار ابن الاثير للطباعة والنشر ، الموصل ، ٢٠١٤.
- (٢٤) سليمان ، كروان عامر ، العقود ذات العلاقة بالاماء في العصر البابلي القديم ، "مجلة القادسية في الاداب والعلوم التربوية" ، مج١٠٠ ، العدد (١ - ٢) ، ٢٠١٣.
- (٢٥) الشخلي ، عبد القادر عبد الجبار، اضواء على اقدم قانون عراقي قديم ، قانون اورنمو، مجلة الاستاذ ، كلية التربية - ابن رشد ، العدد ٥٥، ٢٠٠٥.
- (٢٦) الطائي ، موفق مهزول محمد شاهين ، قانون اورنمو ، دراسة تاريخية قانونية مقارنة ، بغداد، ٢٠٠٨، ص٧؛ رشيد، فوزي، الشرائع العراقية القديمة ، بغداد، ١٩٧٩.
- (٢٧) عيد ، باسمه جليل، والذهب، اميرة عيدان ، نصوص مسمارية غير منشورة في المتحف العراقي ، السلسلة الاكاديمية ، ج١، بغداد، ٢٠١٥.
- (٢٨) عيد، باسمه جليل، المربية في ضوء نص مسماري غير منشور من العصر الاكدي، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد ٥٥، بغداد ، ٢٠١٦.
- (٢٩) عقراوي، ثلمستيان ، المرأة دورها ومكانتها في حضارة وادي الرافدين، بغداد ، ١٩٧٨.
- (٣٠) قاشا، سهيل، المرأة في شريعة حمورابي، الموصل، ١٩٨٦.
- (٣١) قصي، نورا، الإمام في العراق القديم في ضوء نصوص مسمارية منشورة وغير منشورة، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد/كلية الاداب، قسم الآثار، ٢٠١٧.

- ٣٢) كونتينو، جورج، الحياة اليومية في بلاد بابل واشور ، بغداد ، ١٩٨٦ .
- ٣٣) اللامي ، صابرين قاسم رشيد، نصوص اقتصادية غير منشورة في عهد الملكين شوسين وابي سين (٢٠٣٨ - ٢٠٠٤ ق.م) ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد/كلية الاداب، قسم الآثار، ٢٠١٢ .
- ٣٤) المتولي، نواله احمد محمود، مدخل في دراسة الحياة الاقتصادية لدولة اور الثالثة في ضوء الوثائق المسمارية المنشورة وغير المنشورة ، بغداد ، ٢٠٠٧ .
- ٣٥) مسكوني، صبيح، تاريخ قانون العراق القديم ، بغداد، ١٩٧١ .

المصادر الأجنبية

- 1) Babylonian Expedition Of The University Of Pennsylvania ,(BE) (Philadelphia , 1893 ff.)
- 2) Bauer,J., Altsumerische Wirtschaftstexte aus Lagasch (AWL), (1971).
- 3) Brown,F,Driver,R,and Briggs,C,A., Affebrew and English lexicon of the old testament, Oxford, 1906.
- 4) Ditalia, B , L., Volette cuniform, d1, adab dell collezioneidella Bancad, Italia, vol.1, Rma, 2006.
- 5) Driver,G,R,and Miles,I,J., The Assyrian Laws, Oxford,1935.
- 6) Drower,E,S, and Macuh,R., Moudaic Dictionary, Oxford,1962.
- 7) Hallorn,J,A., Sumerian Lexicon,los Angelesm, 2006.
- 8) Gelb, E., & Others, The Assyrian Dictionary of the University of, (CAD) Chicago(Chicago 1956ff.).
- 9) Labat, R., Manual D'Epigraphie Akkadienne ,(MDA), Paris,1999.
- 10) Molina,M, Such,M,Gutierrez.Neo-Sumerian Administrative Texts in the British Museum,(NISABA),15, Messina, 2005.
- 11) Parton,G,A., The Royal Inscriptions of Summer and Akad, Newhaven, 1929.
- 12) Roth , M., Law Collections from Mesopotamian and Asia minor 2nd edt by , Piotr.michealawsk , (spl) , 6 , atlantay, 1977.
- 13) Schorr, M., Urkunden Des Aitbylonischen zirl-und, 1913, Prozessrechts.
- 14) Siegel,B., "Slevery during the third dynast of ur" Ameriean throtohist, vol.49,Par 6-2,1947.
- 15) smith, P., Acompendios syriac Dictionary,Oxford,1903.
- 16) Steele,F,R., "The code of Lepit-Ishtar,AJA, Vol.52,1948.
- 17) Yaron,R., "The law of Eshnunna", vol 42 , No4 , 1942.
- 18) Zettler,R., "The URIII temple of Inanna at Nippur" BBVOT, vol.2,Berlin,1992.